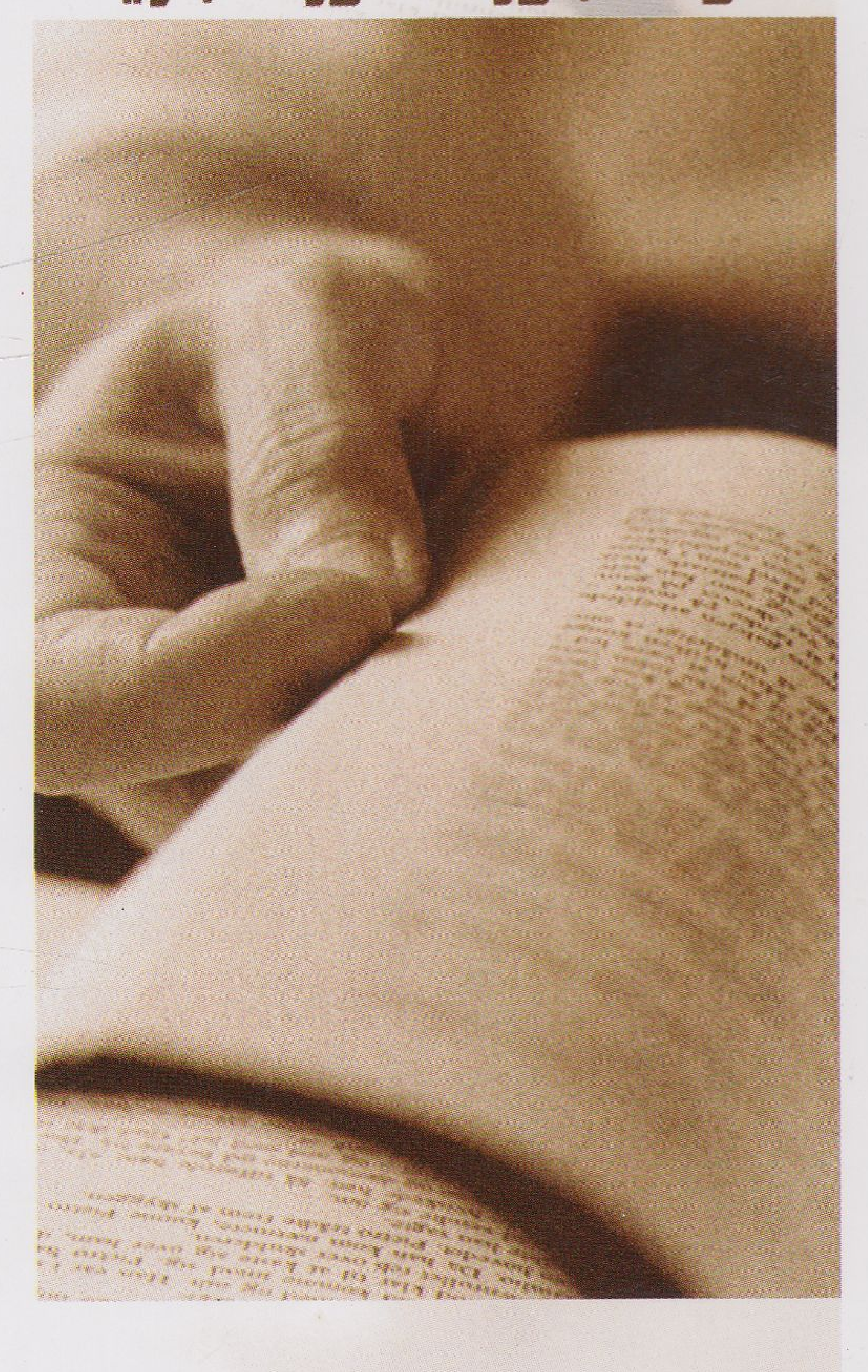


قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية



الأمن المائي

إعداد
عبد الفتاح مطاوع

www.icfsthinktank.org



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

الأمن المائي

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

إعداد
عبد الفتاح مطاوع

التعريف بالكاتب:

أ.د/ عبد الفتاح مطاوع

- نائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه – وزارة الموارد المائية والري.
- نائب رئيس معهد البحر المتوسط للمياه – مرسيليا – فرنسا.
- عضو مجلس حكماء المجلس العالمي للمياه سابقاً.

تقديم:

ارتبطت مصر في وجودها وتقدمها، على مر التاريخ بنهر النيل، وكانت الحضارة المصرية القديمة التي مازالت تذهل العالم وتجذب السياح من مختلف بقاع الأرض لرؤيتها والتعرُف عليها هى نتاج تفاعل المصريين مع هذا النهر العظيم وما منحه لمصر من خيرات وقدرات وفرص للتفاعل مع جيرانها.

وارتبط الأمن القومي المصري دوماً بأمنها المائي، لتكون نموذجاً واضحاً للتغير الجذري فى مفهوم الأمن القومي، والتهديدات المختلفة التي قد تواجهه منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي مع انهيار الإتحاد السوفيتي، ونهاية حقبة الحرب الباردة، حيث ساد اتجاه عام فى أدبيات الدراسات الإستراتيجية يميل إلى توسيع المفهوم ليتضمن أبعاداً غير عسكرية، إلا إنها لا تقل في أهميتها، ولا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك العسكرية. في هذا الإطار، ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن، والتي تعبر عن أحد هذه الأبعاد غير العسكرية، ومن أهمها الأمن المائي.

ولمفهوم الأمن المائى أهمية ودلالة خاصة ليس فقط فيما يتعلق بمصر، ولكن بالمنطقة العربية وأفريقيا، التي تقع عدد كبير من بلدانها ضمن مناطق الندرة المائية، وتتفاقم هذه الندرة بإستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني. وتُشير بعض التحليلات إلى أن موضوع المياه سيكون محوراً للتوتر والصراع الإقليمي والدولي، مع اتجاه بعض الدول لإقتراح تسعير المياه وبيع المياه الدولية، وتبني بعض المنظمات الدولية لتلك الإقتراحات، متناسين حقيقة الإرتباط الوثيق بين الأمن المائي، والأمن الغذائي من جهة، والأمن الإقليمي من جهة أخرى.

ويمثل هذا الإصدار إضافة متميزة لعالم جليل حول موضوع الأمن المائي مع التركيز على الحالة المصرية.

أسرة التحرير

إبريل ٢٠١٣

مـقدمـــة

ارتبطت عملية إدارة المياه بمصر، وما يتعلق منها بالأمن المائي بمدى توفر المياه خلال أشهر العام الواحد، وما بين مواسم وفرة المياه مثلما كان الحال وقت فيضان النيل قبل إنشاء السد العالي، أو ندرة المياه في أوقات ما قبل فيضان نهر النيل.

والمُدقق في تاريخ إدارة المياه بمصر يجد أنها تحولت من إدارة لمياه كافية وزائدة عن الحاجة، إلى إدارة لموارد مائية محدودة ثم إلى إدارة لموارد مائية نادرة أو معرضة للمخاطر.

ونظراً لأن معظم الموارد المائية العذبة لمصر تأتي من خارج الحدود كان لابد من توسيع دائرة الأمن من أمن مائي داخلي إلى أمن مائي اقليمي.

وفي اطار وقوع مصر جغرافياً في قلب العالم قديماً وحديثاً فإن الأمن المائي المصري أصبح له بعداً دولياً.

كل تلك القضايا سيتم مناقشتها في هذه الورقة البحثية، وما يتعرض له الأمن المائي المصري من تهديدات، وما يحمله داخل طياته من تطمينات كان لابد من سرد بعضها، ومناقشة البعض الآخر منها بالتفصيل، أو ما هو تفصيل مُبسط.

في خلال النصف قرن الماضي زادت أعداد السكان بمصر إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ المصري، حيث تلك الزيادة أصبحت هي العامل الضاغط الأكبر في إدارة منظومة المياه ومنظومة الأمن.

وستوضح الورقة البحثية أن ثورة ٢٥ يناير هي بداية مستقبل جديد للأمن المائي المصري، بما تحمله هذه الثورة من استخدام فاعل للقوى المصرية الناعمة ومثيلاتها بدول حوض النيل.

كما ستناقش أيضاً عدة قضايا من بداياتها، وحتى نهايتها من استعراض لأسباب الأزمة، وعلاقة الأمن المائي بإدارة المياه داخلياً، وخارجياً، ودور المؤسسة

العسكرية المصرية. وبالنهاية استعراض لمفاتيح الحل داخلياً، وخارجياً من خلال العديد من المعلومات المستقاة من المراجع والوثائق.

أسباب الأزمة المائية بمصر حالياً وبالمستقبل :

إدارة الموارد المائية بأي دولة من دول العالم، هي أشبه بمعادلة بسيطة أحد جانبيها خاص بالمصادر المائية المتاحة، والجانب الآخر خاص بالطلب على المياه لتحقيق رغبات السكان من مياه شرب، وزراعة، وصناعة، وطاقة، وسياحة، ونقل نهرى، وصيد أسماك.

والموازنة بين طرفي المعادلة يمكن النظر إليها في اطار زمني ما بين يوم، ومروراً بشهور العام، أو عقد كامل، أو عقدين على أكثر تقدير نظراً لتغير الأحوال على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية، والتي بكل تأكيد لها تأثيراتها المباشرة، والغير مباشرة على عملية ادارة الموارد المائية.

ومن أهم المحددات المرتبطة بجانب المعادلة، والخاص بالمصادر المائية المتاحة نجد أنها محدودة بحصة سنوية ثابتة من مياه النيل وذلك طبقاً لإتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان للإنتفاع من مياه النيل، والتي على أثرها تم انشاء السد العالي في الستينيات من القرن العشرين، حيث تبلغ حصة مصر السنوية من المياه العذبة حوالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب، وهى تمثل نصيب الأسد في الميزان المائي المصري مقارنة بمصادر المياه الجوفية سواء المتجددة، أو غير المتجددة، أو مياه الأمطار والسيول.

أما الجانب الآخر من المعادلة فهو الخاص بالطلب على المياه حيث الطلب على الماء في زيادة مستمرة نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة التي حدثت بمصر، وعلى الأخص خلال الخمسة عقود الماضية، من قرابة العشرين مليون نسمة إلى أكثر من ٩٠ مليون نسمة عند كتابة هذه السطور، في حين أن سكان مصر في أوائل القرن التاسع عشر كان يتراوح ما بين أربعة إلى خمسة ملايين نسمة، أما أقصى عدد للسكان في تاريخ مصر ما قبل أسرة "محمد علي"، ومنذ أزمان الفراعنة كان قرابة العشرة مليون، أو أزيد قليلاً كما ذكره المؤرخون.

ولذا فإن مصر تعيش الآن حالة غير مسبوقة طوال تاريخها حيث تعداد سكاني قابل للزيادة مع الزمن، ومن هنا تأتي صعوبة تحقيق كل رغبات السكان، ما

لم تكن على حساب رغبات أخرى يصعب، أو يستحيل تحقيقها، وهذه الحالة تحدث كل يوم في ظل موارد مالية غير كافية لتحقيق الإدارة الرشيدة، وبنية أساسية تتدهور أجزاء منها كل يوم للعديد من الأسباب، والتي من أهمها متطلبات صيانة شبكة البنية الأساسية من قناطر كبرى، وصغرى؛ أعدادها بالمئات وأطوال شبكات للري والصرف تقدر بعشرات الآلاف من الكيلو مترات، ومشروعات مائية قومية كبرى تم صرف المليارات على بناء البنية الأساسية لها، بكل من سيناء وتوشكي؛ ثم تعثرت لأسباب تتعلق بضعف رؤية إدارة مؤسسات الدولة. بالإضافة إلى أن ترتيب أولويات المجتمع مفتقدة للخيال حيث لا يمكن تحقيق تنمية متوازنة في مصر بين قطاعات الإنتاج المختلفة، وتنافس واضح في الطلب على المياه دونما وضع الماء على صدر قائمة أولويات المجتمع، لأنه هو العامل المحدد للتنمية من أجل تحقيق ترقية نوعية لحياة المصريين الآن وبالمستقبل، في ظل توفر المصادر البشرية وغيرها من المصادر الطبيعية الأخرى المتوفرة بمصر.

أثار الأزمة المائية على مصر :

لقد تركت الأزمة المائية التي تعيشها مصر الآن، أثارها على الاقتصاد المصري الذي تعاني معادلة إدارته هو الأخر، من تزايد مستمر في فاتورة الإستهلاك للواردات من الخارج، والتي أصبحت عاليه في ظل قدرات تصديرية ضعيفة حيث يزداد العجز السنوي مابين الواردات والصادرات.

ونظراً لمحدودية الموارد المائية المتاحة من مياه نهر النيل، فقد أثرت تلك الحقيقة على التوسع الزائد في مساحة الأراضي الزراعية في أماكن عديدة بمصر حيث مهنة الزراعة التي كانت هي المهنة الرئيسية بمصر طوال تاريخها، ووعاء الخبرات المكتسبة أصبحت تحتل مرتبة أقل إسهاماً بالنسبة للدخل القومي. يضاف إلى ذلك الزيادة السكانية غير المسبوقة في التاريخ المصري قديمة وحديثة، والتي ألقت بظلالها على زيادة معدلات البطالة مقارنة بأزمنة سابقة، وفي ظل محاولات محدودة للخروج من الوادي الضيق ودلتا نهر النيل فقد تكدس السكان بأنشطتهم التقليدية داخل مناطق عيشتهم التقليدية إلى الحد الذي أصبح التعدي على شبكات الترع والمصارف؛ بل والمجرى الرئيسي لنهر النيل وفرعيه يجري بصفة شبه روتينية. بالإضافة إلى زيادة حمل التلوث الملقى كل يوم على الشبكات، وعلى النيل سواء من المخلفات السائلة الغير معالجة، والناتجة من الأنشطة المدنية، والصناعية، وكذا من المخلفات الصلبة الناتجة من الأنشطة المدنية بالقرب من المدن، والقرى على جوانب شبكات الري والصرف، والمجرى الرئيسي لنهر النيل وفرعيه.

ان ما سبق ذكره هو لمجموعة من أمثلة لآثار الأزمة المائية على الداخل المصري. ولكن بالإضافة لذلك توجد آثار أخرى للأزمة على المستوى الإقليمي وعلى الأخص ما يتعلق منها بتدهور العلاقات المصرية النيلية، والتي وصلت إلى حد الأزمة للعديد من الأسباب، والتي من أبرزها تولية مجموعة من الهواة ادارة ملف التعاون بين مصر ودول حوض النيل، وكذا عودة بعض المسئولين، والسياسيين بدول المنابع بذاكرتهم للخلف لحقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، عندما تم تسييس ملف مياه النيل، وإقحامه في أجندة الخلافات ما بين الشرق والغرب، واستخدام ملف مياه النيل كورقة ضغط سياسية على مصر.

وفي اطار تشابك المصالح السياسية والاقتصادية بين دول وأقاليم العالم المختلفة، ازدحمت الأجندات المعلنة، والغير معلنة، سواء العام منها، أو الخاص بحوض نهر النيل، وقضاياه وكأنه هو النهر الدولي المشترك الوحيد بالعالم، من ضمن أكثر من ٢٦٠ نهر دولي بالعالم، منهم حوالي ٦٠ نهر دولي مشترك بالقارة الإفريقية وحدها.

وبكل تأكيد كان هناك تأثيرات سلبية عديدة على المزاج المصري العام الذي وبكل الأسف لم يراعي المسئولين عن إدارته على كل المستويات بداية بمستوى قيادته السياسية مرورا بمؤسساته التنفيذية، ونهاية بكل من له علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بإدارة الملف توضيح الرؤية للشعب المصري عن ما هي الحقائق الفنية والقانونية والتاريخية لأسباب تدهور علاقة مصر بدول حوض النيل.

الأمن المائي والإدارة المتكاملة للموارد المائية :

لأجل تحقيق الأمن لفرد، أو لجماعة، أو لدول فلابد من إدارة رشيدة لهذا المورد الطبيعي، والتي سماها وعرفها علماء وخبراء المياه بالعالم بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، في النواحي الكمية والنوعية لتلك المياه، ومكان وزمان استخدامها. ومفهوم الأمن في هذا المجال هو خليط ما بين تهديدات، وتطمينات، وقدرة للفرد، أو الجماعة، أو للدول على تحقيقه في الكم والنوع والزمان والمكان. ومن خلال قراءة التاريخ فإنه من عادة الحكومات أن لا تتحرك وبجدية، لأجل تحقيق الإدارة الرشيدة إلا بعد حدوث كوارث، حيث الكوارث التي قد تكون طبيعية مثل الزلازل، والبراكين، والتغيرات المناخية، أو التي قد تكون من صنع الإنسان مثل التلوث، والتهديد بتدمير المنشآت الحيوية؛ من سدود وقناطر، أو افتقاد الخيال، وقلة الرشادة

في ادارة المياه، وغيرها الكثير مثلما هو الحال في حالة مياه النيل، ومحاولة قلب الحقائق، والتي سيتم تناولها في هذه الورقة، ولأجل تحقيق الإدارة الرشيدة للمياه على مستوى الدولة الواحدة، أو على مستوى حوض النهر الدولي المشترك فلابد من وجود إرادة سياسية، والتي أحياناً ما تكون مفقودة، وعلى الأخص بالدول الهشة والضعيفة والفاشلة.

نشر الوعي المائي بين المواطنين والسياسيين من صانعي القرار، أو متخذيه عملية أساسية ولأجل ذلك هناك فروقاً واضحة بين من تقدم، ومن تخلف عن إحداث إدارة مائية رشيدة للعديد من الأسباب، أهمها التعليم والقدرة على التغيير، وخبرة وخلفية من يدير المياه، أو من يستخدمها، ومدى توفر البيانات، والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب.

ولذا فإنه ما لم يتم استخدام نتائج العلوم والأبحاث التطبيقية، ونتائجها من حقائق ومن معرفة سيصبح من الصعب الوصول لحوكمة المياه وترشيد إستخدامها في ظل عدم وجود حل واحد يناسب كل المشاكل لكل الأنظمة المائية.

وبالنسبة لمنطقتي الشرق وشمال إفريقيا، واللذان تقع معظم مساحتيهما في المناخ الصحراوي، أو شبه الصحرواي، وإقليم البحر الأبيض المتوسط فإنه توجد تقارير دولية كثيرة توضح أن هذه البقعة من العالم مواجهة بمشاكل عدة. وإذا لم تُركز حكومات وشعوب هذه الدول على موضوعات التنمية بكافة صورها وإشكالها من زراعة، وتصنيع زراعي، وصناعة، وخدمات، وإذا لم تتحول مجتمعات هذه الدول إلى مجتمعات منتجة؛ فإن هذه الدول ستواجَه بمشاكل وتحديات خطيرة أهمها عدم قدرتها على استيراد ما يكفي احتياجاتها من الغذاء لسد النقص في إنتاج هذه الدول من الغذاء لعدم توفر المصادر المائية الكافية لإنتاج هذا النقص المتزايد، والناتج أيضاً من زيادة سكانية رهيبة أقرب إلى الإنفجار السكاني.

<u>الأمن المائي بمصر والاقليمي بدول حوض نهر النيل:</u>

في مارس ٢٠١٢، وبمناسبة يوم المياه العالمي، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً عن حالة الأمن المائي لعدة مناطق إقليمية، وأحواض أنهار دولية وعلاقتها بالأمن القومي الأمريكي، كمصدر تهديدات. وذلك بناء على طلب سابق من السيدة "هيلارى كلينتون" وزيرة الخارجية السابقة، من كل أجهزة الأمن القومي الوطني الأمريكي، وعدد من مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية، والأمنية

حيث كانت النتيجة المشتركة لكل هذه الأجهزة، ومراكز البحث إن الماء والغذاء بعدة أحواض أنهار دولية في آسيا، وإفريقيا سيكونان مصدراً للقلق، وللتهديدات بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، ومنهم على سبيل المثال حوض نهر النيل، وحوض نهر الأردن، ودجلة والفرات، ووسط آسيا، وشبه القارة الهندية، وغيرها. وأفادت نتائج هذا التقرير أنه لن يحدث تغيير جوهري في ادارة المياه بهذه المناطق من العالم.

بالنسبة لإدارة ملف المياه بمصر يوجد تحديان هائلان: أولهما، داخلي ويتعلق بإدارة ما هو متاح من مصادر مائية داخل مصر لتوفيه كل الإحتياجات، وما هو مطلوب من مياه لتوليد الكهرباء، وبنوعية مناسبة للشرب، وللصناعة والزراعة، والملاحة النهرية، وصيد الأسماك، وتأمين للمنشآت المائية، وغيرها. أما التحدي الخارجي فيتعلق بعلاقة مصر بدول حوض النيل، وعلى الأخص أثناء إصدار هذا التقرير، وما جاء به من توتر في العلاقات بين دول حوض النيل.

وحقيقة الأمر فإن النتائج التي توصل إليها التقرير في معظمها هي الأقرب للحقيقة عندما تناول عدم تركيز الحكومات على التهديدات الداخلية والخارجية، في إطار قناعات شبه مؤكدة بأن طريقة تفكير تلك الحكومات عقيمة، وهى أقرب إلى الثبات لعدم وجود حلول مبتكرة، ومبدعة لمواجهة تلك التحديات المائية.

وما لم يذكره التقرير وعلى الأخص فيما يتعلق بأحواض أنهار النيل، والأردن، ودجلة والفرات، هو أنه توجد العديد من الأفكار المبدعة، والغير تقليدية لمواجهة التحديات المائية بالشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والتي كانت موجودة بالأدراج، والتي بانت بكل وضوح أثناء، أو عقب ثورات الربيع العربي سواء لمواجهة التحديات، والمواجهات بين دول حوض النيل لوضع حلول، ولو مرحلية لمواجهة الزيادة في الطلب على الماء والغذاء. ولم تستوعب حكومة ما قبل ثورة ٢٥ يناير وما بعدها من حكومات حجم التغير الهائل الذي أحدثته هذه الثورة في العقل المصري مثلما حدث في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ حيث المطلوب قراءة التاريخ للإستفادة من دروسه.

<u>استراتيجيات إدارة الموارد المائية بمصر وحوض النيل :</u>

لا عجب إذا ما ذكرنا هنا أن وزارة الأشغال العمومية في ثلاثينيات القرن العشرين برئاسة وزيرها "حسين باشا سري" كانت قد أعدت سياسة للري بمصر لتغطي الفترة من عام ١٩٣٥، وحتى عام ٢٠١٠، وقد شملت تلك السياسة العديد من

المشروعات المائية الكبرى سواء داخل الحدود المصرية، أو المشروعات المشتركة مع دول منابع نهر النيل، وذلك لتدبير حوالي ٢٠ مليار متر مكعب اضافية من المياه السنوية بغرض أن تتمكن مصر لعدة سنوات من استصلاح أراضي زراعية جديدة بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنوياً حيث كانت التكلفة التقديرية لإستصلاح الفدان الواحد آنذاك تقدر بعشرات الجنيهات، ومن المفيد هنا أن نذكر أن إنشاء سد على مخرج بحيرة "تانا" بداية تجمع مياه روافد النيل الأزرق كان أحد مشروعات سياسة الري بمصر، وإذا ما رجعنا بالذاكرة للخلف أبعد قليلاً، وفي القرن التاسع عشر عندما قررت مصر حفر "قناة السويس" كان من ضمن شروط عقد المشروع أن تقوم الحكومة المصرية بحفر ترعة الإسماعيلية، وترعة السويس للمياه الحلوة، وكذا ترعة بور سعيد للمياه الحلوة، وذلك بغرض توصيل مياه الشرب لعمال حفر القناة من العمال المصريين. ولنا أن نتخيل ما أحدثته ترعة الإسماعيلية بعد توسعتها من مشروعات تنمية متنوعة، ومتعددة بشرق الدلتا، وحتى بسيناء. إما خمسينيات القرن العشرين فقد شهدت تطوراً هائلاً عندما قررت مصر إنشاء السد العالي، في أسوان وما أحدثه هذا المشروع من تغيير لخريطة التنمية بمصر حتى الآن. ونظراً لحدوث وفرة مائية نسبية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بعد إنشاء السد العالي فقد حدث ما يمكن توصيفه بحالة من **"الإسترخاء المائي"** لكل من كان يدير الموارد المائية بمصر، أو من يستخدمها وبدأت تتغير العادات والتقاليد الموروثة منذ القرن التاسع عشر، وعلى الأخص عند توزيع المياه وتفضيل استخدامها في أوقات معينة من اليوم الواحد في عمليات الري للمحاصيل الزراعية.

وفي ثمانينيات القرن العشرين حدث تغيران هائلان أولهما ولسوء الحظ حدوث أطول موجة جفاف شهدتها منطقة القرن الإفريقي ودول منابع النيل، والتي راح ضحيتها الملايين نتيجة نقص الماء والغذاء، ولحسن الحظ لم تعاني مصر من أثارها بسبب وجود السد العالي. أما التغير الهائل الثاني فقد تمثل في زيادة سكانية غير مسبوقة في مصر، وزيادة كبيرة في فاتورة استيراد الغذاء من الخارج لمواجهة العجز في إنتاجه وبدايات ظهور مافيا استيراد الحبوب والزيوت واللحوم.

وعلى الجانب الآخر في دول منابع النيل كانت هناك حروباً عدة منها ما هو أهلي، وقبلي، وعقائدي وخلافه.

في ذاك الوقت لم تتمكن مصر والسودان من الإنتهاء من الحفر الكامل لقناة "جونجلي" بجنوب السودان كأحد المشروعات المائية لإستقطاب جزء من الفواقد المائية والمطلوبة لتوسيع دوائر التنمية أما تسعينيات القرن العشرين فقد شهدت

مشروعان قوميان للبنية الأساسية بكل من غرب، وشرق "قناة السويس"، بحفر ترعة السلام، وتوصيل المياه بسيناء بنفق أسفل قناة السويس، وكذا بشق قناة "الشيخ زايد" بمشروع "توشكي" جنوب غرب مصر. وللأسف الشديد لم تستكمل تلك المشروعات للعديد من الأسباب.

وعلى الجانب الآخر بدول منابع النيل كانت الحروب لاتزال مشتعلة، وزاد من الطين بله حروب التطهير العرقي بكل من رواندا، وبوروندي، بنهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة كان لابد من حدوث حالة جديدة من الهدوء داخل تلك الدول وفيما بينها بحوض النيل، وهنا حاولت حكومات هذه الدول غسل يديها المخضبة بدماء كثيرة، وإظهار نفسها في صورة جديدة أمام المجتمع الدولي، بأنها رافضه للصراع والتنافس وراغبة في التعاون فيما بينها، وعلى الأخص في إدارة مياه النيل من خلال مبادرة حوض نهر النيل.

بنهاية السبعينيات أعدت وزارة الموارد المائية والري أول سياسة مائية جديدة بعد أنشاء السد العالي، والتي أعقبها تحديثاً في التسعينيات تحت مسمى إستراتيجية جديدة للموارد المائية بمصر، والتي تضمنت العديد من السياسات الداخلية في مجالات تطوير الري بمصر، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مرة أخرى في الري، واستكمال وتحديث شبكات الصرف المغطى، وإنشاء شبكات لمراقبة نوعية المياه للحفاظ عليها من التلوث، وإعادة تأهيل القناطر الكبرى على النيل والرياحات وضرورة مشاركة المستخدمين في عمليات الإدارة المائية من خلال تكوين روابط لمستخدمي المياه وبداية الإهتمام بتدريب كل من له علاقة بإدارة المياه وبرامج للإعلام المائي ودراسات للتطوير المؤسسي وغيرها الكثير. وعلى استحياء كان يتم الحديث عن المحور الخارجي للسياسة المائية المصرية، والذي كان قد وصل إلى حالة أشبه بالجمود منذ وقت السبعينيات وحدوث تراشق في الألفاظ بين الرئيس الراحل "أنور السادات" ورئيس وزراء أثيوبيا "مانجستو هيلاماريام" آنذاك.

وللتاريخ؛ تم انجاز قدر كبير من المشروعات الموجودة بالسياسات المائية ضمن الإستراتيجية المائية بالتسعينيات، ولكن خلال الخمسة أعوام الماضية، وحتى كتابة هذه الورقة البحثية تم إعداد أربعة استراتيجيات مائية جديدة، ومن الملاحظ أنها أشبه بنمور من ورق. وذلك للعديد من الأسباب نذكر منها ما هو عقلي، وما هو أخلاقي. فالجانب العقلي منها كان لابد له من وجود خيال أوسع عند التعامل مع الظواهر، والتغيرات السريعة، والمتلاحقة سواء داخل مصر، أو خارجها. ولكن

المدقق في هذه الإستراتيجيات يجد أنها أشبه بالعمل الروتيني المعتاد. متجاهلة التغيرات ومفتقدة لما هو غير تقليدي ومبدع.

إما الجانب الأخلاقي منها فكان متعلقاً بعدم وجود معايير واضحة لإختيارات بعض من المسئولين بمصر، أو حتى عند ترك بعض من المسئولين لمواقعهم بداية من رؤساء حكومات مروراً بالوزراء ورؤساء المصالح، والهيئات ونهاية على سبيل المثال لا الحصر اختيارات بعض المسئولين عن إدارة المشروعات القومية الكبرى، أو بعض من المشاركين في لجان التفاوض المرتبطة بمياه النيل، وأصبح الموضوع أقرب إلى الصدفة. ولعل المشهد السياسي الحالي بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير أكبر شاهد على ذلك.

مكونات رئيسية مطلوبة للسياسات المائية بمصر حتى عام ٢٠٣٠ :

لأجل تحقيق الأمن المائي الآن، وبالمستقبل يجب التأكيد على أن أهم جوانب هذا الأمن ما يتعلق بالسياسات المصرية للتعامل مع المياه المتاحة داخل مصر، والتي يتم استخدامها الآن في كل الأنشطة التنموية بمصر.

من أهم عناصر السياسة المائية هي ضرورة الحفاظ على البنية القومية من منشآت قام المصريين ببنائها طوال تاريخهم. بداية بجسور المجرى المائي الرئيسي لنهر النيل، وكذا لكل الأعمال الصناعية، التي تم أقامتها من سدود وقناطر وشبكات ترع ومصارف ومحطات رفع ميكانيكية للمياه سواء كانت للري أو للصرف.

ولأجل التعامل مع قضية زيادة الطلب على الماء لتوسيع دائرة التنمية بالعديد من المناطق الواعدة للتنمية؛ فلابد من زيادة إيراد مصر من مياه نهر النيل عن طريق اقامة المشروعات المائية المشتركة، والتي جاء ذكرها في اتفاقية ١٩٥٩، بين مصر والسودان للإستفادة من جزء من المياه الضائعة بمناطق المستنقعات بدول منابع نهر النيل.

ومما لاشك فيه أن زيادة إيراد مصر من مياه النيل ستكون محدودة مقارنة بما هو مطلوب لإنتاج مصر من الغذاء، والذي يتزايد الطلب عليه نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة الحالية، والمتوقعة بالمستقبل, ولذا يجب التركيز الجدي على مشروعات زراعية، وإنتاج حيواني، وسمكي مشترك بين مصر، ودول حوض النيل.

على جانب آخر لابد من تنفيذ حزمة مشروعات مائية جديدة متعددة الأغراض داخل مصر، والتي من أهمها بناء سد عالي جديد ببحيرة ناصر لتوفير ٢ مليار متر مكعب سنوياً من المياه المتبخرة من بحيرة ناصر سنوياً، والتي تقدر بحوالي ١٠ مليار متر مكعب في المتوسط ودراسة هذا السد موجودة في الأدراج لأكثر من عقد من الزمان بالإضافة إلى أن تلك الدراسة تحوى جوانب أخرى لهذا المشروع العملاق، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إضافة كهرومائية جديدة لما ينتجه السد العالي بالوقت الحالي. وكذا يتم استخدام بحيرة ناصرعندما يتم تقسيمها إلى بحيرتين في تخزين الطاقة، وبالتالي فإن البحيرة ستكون أكبر مخزن للطاقة النظيفة بالعالم عند اكتمال هذا المشروع. بالإضافة إلى إنشاء خط سكك حديدية يربط ما بين الإسكندرية، والقاهرة، والسويس، والعين السخنة، والغردقة، ومرسى علم، وحلايب وشلاتين، ومنه أعلى السد الجديد للوصول إلى المشروع القومي بـ "توشكى".

ومن المشروعات القومية الأخرى لتغيير شكل خريطة مصر، هو ضرورة تنفيذ حماية وتنمية السواحل الشمالية المصرية المعرضة للنحر، وللتآكل وكذا لمخاطر التغيرات المناخية المحتملة بالمستقبل وأثرها على ارتفاع مناسيب سطح البحر، وهى عملية قريبة الشبه بما يتم عمله وتنفيذه بدولة هولندا على سبيل المثال.

ولأجل ضمان خروج أمن الملايين من المصريين من وادي ودلتا نهر النيل، واللذان أصبحان مكتظان بسكانهم؛ فلابد من تنفيذ مشروعات شرايين جديدة لنقل مياه نهر النيل إلى مناطق جديدة، وواعدة وبها فرص تنموية عديدة، ولأجل مواجهة احتمالات تلوث مياه نهر النيل، ومن أهم الشرايين المائية الجديدة لتغيير خريطة مصر شريان جنوب شرق القاهرة من حلوان وحتى العين السخنة، وشريان جنوب غرب القاهرة من الجيزة، وحتى العلمين بجنوب منخفض القطارة، والشريان الثالث من شرق قنا، وحتى ساحل البحر الأحمر بمدينة مرسى علم.

بكل تأكيد هناك العديد من المشروعات المائية على المستوى الداخلي، ومنها زيادة الوعي المائي بقضايا المياه والتطوير المؤسسي، والتشريعي للأجهزة ذات الصلة بقضايا المياه.

المياه الزرقاء والمياه الخضراء بدول حوض النيل :

فيما يشبه الإتفاق بين العلماء والمتخصصين في مجالات ادارة المياه، تم اعطاء بعض التعريفات، والتي نذكر منها في هذا الخصوص المياه الخضراء والمقصود بها مياه الأمطار التي تسقط سنوياً على مساحة دولة معينة، أو مجموعة دول، أو أجزاء من تلك الدول تقع ضمن حوض نهر دولي مشترك.

فحجم المياه الخضراء، التي تسقط على مجموع مساحة دول نهر النيل تقدر سنوياً في المتوسط بمقدار ٧٣٧٥ مليار متر مكعب، أما حجم المياه الخضراء التي تسقط على الأجزاء من مساحات دول حوض نهر النيل، والخاصة بحوض نهر النيل فقط فهي تقدر سنوياً في المتوسط بمقدار١٦٨٠ مليار متر مكعب، ولذا فإن الفرق مابين ما يسقط من أمطار على دول حوض النيل، وما يسقط من أمطار على حوض نهر النيل، هو الفرق ما بين الرقمان. والذي يقدر سنوياً في المتوسط بمقدار ٥٦٩٥ مليار متر مكعب. وبالتالي فإنه خاص بأحواض أنهار أخرى تنبع من دول حوض نهر النيل. ومن أمثلتها نهر "الكونغو" الشهير، وهو أكبر نهر في القارة الإفريقية والذي يصب بمياهه في المحيط الأطلنطي.

أما عن المياه الزرقاء فهي تلك المياه السطحية التي تجرى في مياه النهر والتي نراها تتدفق يومياً، وهى كمية المياه الباقية من المياه الخضراء، التي يذهب الجزء الكبير منها عن طريق استهلاكه في المراعي، والغابات، وحدائق الحيوان، المفتوحة بدول المنابع، وكذا في الزراعات المطرية. وهى المصدر الرئيسي لدخل السكان وأنشطتهم بالإضافة إلى كميات المياه المتبخرة من أسطح البحيرات المائية، والتي من أشهرها بحيرة "فيكتوريا"، والتي يتشاطيء عليها كل من دول "أوغندا" و"تنزانيا" و"كينيا"، وهى ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة بالعالم، وأكبر بحيرة بالقارة الإفريقية.

ويقدر متوسط حجم المياه الزرقاء بنهر النيل بمقدار ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً، مقدراً عند مدينة أسوان جنوب مصر، وذلك هو الحجم المتدفق سنوياً مما تبقي من مياه خضراء تقدر كما سبق، وأن ذكر تسقط على حوض نهر النيل بمقدار ١٦٨٠ مليار متر مكعب، والشيء بالشيء يذكر. فعلى سبيل المثال فإن متوسط حجم المياه الزرقاء بنهر "الكونغو"، والذي يصب بمياهه المتدفقة إلى المحيط الأطلنطي مقدارها ١٢٠٠ مليار متر مكعب سنوياً.

ألوان وأنواع المياه الأخرى :

كما اتفق العلماء على تسميات، وتعريفات كالمياه الخضراء، والمياه الزرقاء. توجد تسميات أخرى، ومنها على سبيل المثال المياه الرمادية، وهى مياه الصرف الصحي الغير معالجة، والناتجة من الإستخدامات المائية المدنية والعمرانية.

ومن مصادر المياه العذبة بالعالم المياه الجوفية سواء السطحية، أو العميقة، والمخزونة داخل طبقات التربة، ومنها ما هو متجدد وأيضاً غير متجدد، ومن أمثلة المياه الجوفية المُتجددة بمصر ما هو موجود منها بالطبقات الحاملة أسفل وادي، ودلتا نهر النيل، أما الغير متجدد منها فموجود بالصحراء الكبرى في خزان الحجر الرملي النوبي، والذي تُشارك في مياهه كلاً من مصر والسودان وليبيا وتشاد.

وتعتبر مصر من الدول التي تعتمد على المياه الجوفية لتغطية جزء من الطلب على المياه سواء في الشرب، أو في الزراعة في حين أن استخدامات المياه الجوفية بدول حوض النيل لازالت محدودة جداً لوجود العديد من الصعوبات الفنية، والمالية وغيرها من الأسباب.

دور المؤسسة العسكرية المصرية :

الحديث عن الأمن المائي المصري لا يمكن فصله عن الأمن بمفهومه الشامل سواء أمن الحدود والأمن الداخلي، والأمن الوطني والقومي، والإقليمي؛ بل والأمن والسلم العالميين.

وككل دول العالم التي تعتمد على مؤسساتها في إدارة شئونها كان هناك دوراً لمؤسساتها العسكرية فالمؤسسة العسكرية المصرية يشهد لها أدوراً ليس في مجال حماية التراب الوطني، ولكن أيضاً كان ومايزال لها دوراً رائداً في التنمية بمصر التي تُعد هي مفتاح الحل للمشاكل المجتمعية، وترقية نوعية الحياة للمصريين.

فها هو "جمال عبد الناصر" ابن المؤسسة العسكرية المصرية، وصاحب القرار التاريخي بإنشاء "السد العالي"، وما تبعه من تحديات كبيرة وجسيمة، وعلى الرغم من كونه ليس مهندساً، ولكن كانت لديه رؤية نافذة للمستقبل بالإضافة إلى توفر الإدارة السياسية لديه لإحداث هذا التغير الجغرافي الهائل في جغرافية أفريقيا

و"نهر النيل" على وجه الخصوص بعدما تكونت "بحيرة ناصر" والتي كانت آنذاك أكبر بحيرة صناعية للمياه العذبة بالعالم.

وقد أحدث هذا التغير الجغرافي الهائل إدارة شبه كاملة لمياه نهر النيل التاريخية عند أسوان، وتوقيع اتفاقية الإنتفاع المشترك من مياه نهر النيل الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، وذلك للإستفادة من المياه التي كانت تذهب للبحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تقدر بمتوسط مقداره ٣٢ مليار متر مكعب سنوياً، تم توزيعها حيث لمصر ٧.٥ مليار متر مكعب زيادة على حصتها قبل انشاء السد العالي المقدرة بـ ٤٨ مليار متر مكعب، لتصبح حصتها السنوية ٥٥.٥ مليار متر مكعب وحيث للسودان ١٤.٥ مليار متر مكعب زيادة على حصتها قبل انشاء السد العالي المقدرة بـ ٤ مليار متر مكعب، لتصبح حصتها السنوية ١٨.٥ مليار متر مكعب.

هذا بالإضافة إلى ١٠ مليار متر مكعب يتم تبخرهم من مسطح "بحيرة ناصر" في المتوسط سنوياً، حيث تبلغ سعة البحيرة عند أقصى حالات امتلائها بمقدار ١٦٢ مليار متر مكعب، عند منسوب ١٨٢ متر أعلى منسوب سطح البحر ويقابلها مساحة سطحية مقدارها ٦٠٠٠ كيلو متر مربع، بما يساوى مساحة ١.٥ مليون فدان.

وعلى الرغم من حدوث هذا التغير الجغرافي الهائل، وما تبعه من إدارة شبه كاملة لمياه نهر النيل التاريخية عند أسوان, فقد تم إجراء من أكبر حملة دعائية إعلامية سالبة في تاريخ المنشآت المائية بالعالم، وذلك بغرض تشويه المشروع وتزييف ما سيحدثه من أثار إيجابية على كل من مصر والسودان، كان توقيتها أثناء الحرب الباردة ما بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وبين المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي آنذاك، وأوربا الشرقية.

الحرب الباردة والابتزاز السياسي :

والشيء بالشيء يذكر فقد تناولت تلك الحرب الإعلامية، وتزامنت مع العديد من المغالطات، ومن الأكاذيب ومن المفاهيم المغلوطة، وذلك بفرض الإبتزاز السياسي لمصر في مياه النيل، وبداية لتسييس ملف المياه بين مصر ودول حوض النيل وكذا بمنطقة الشرق الأوسط.

فبما يتعلق بالسد العالي قيل أن "بحيرة ناصر" لن تمتلئ بمياه النهر، وحتى أن بدأت في الإمتلاء فإن المياه المتجمعة بها ستتبخر، أو أنها لن تأتي من المنابع وعلى الأخص من دولة "أثيوبيا" حيث آنذاك في الستينيات من القرن العشرين قام مكتب الإستصلاح الأمريكي بدراسة ٣٣ مشروع، ما بين توليد طاقة كهرومائية وزراعة نهر "النيل الأزرق"، وفروعه، وكذا على نهر "عطبرة" ونهرى "البارو- أكوبو" في جنوب غرب أثيوبيا، واللذان يَصُبان بمياههما في نهر "السوباط" أحد فروع النيل "الأبيض" بجنوب السودان، وقيل أيضاً أنه بعد الإنتهاء من تنفيذ تلك المشروعات، فلن تصل مياه نهر النيل لمصر, كل ذلك كان يقال في نفس الوقت الذي كانت مصر بالفعل بمساعدة الإتحاد السوفيتي تقوم بإنشاء "السد العالي".

وعلى جانب أخر حيث دول هضبــة البحيرات الإستوائية (أوغندا – كينيا – تنزانيا – رواندا – بوروندي – الكونغو) كانت تمر بمرحلة التحرر من الإستعمار الغربي، والغريب في الموضوع أنه عشية استقلال كل دولة من تلك الدول كانت تصدر منها التصريحات الخاصة بأنها غير معترفة بأية اتفاقات تم توقيعها نيابة عنها من المستعمر الأجنبى قبل حصولها على الإستقلال، وكان من أشهر تلك التصريحات ما سمى آنذاك بإعلان "نيريري".

والمدقق لتلك التصريحات يجد أنها كانت أحد مواد الإبتزاز السياسي لمصر وعلى الأخص إذا ما نظرنا إلى حجم المياه الخضراء الهاطلة على تلك الدول سواء ما يتعلق منها بحوض "نهر النيل" أو خارج حوض "نهر النيل" بتلك الدول.

فمن المعلومات الجغرافية التي يدرسها طلاب العلم أن "نهر النيل" هو أطول نهر بالعالم حيث بدايات روافده تنبع من جنوب خط الإستواء وشماله حيث المناخ المسيطر هو المناخ الإستوائي، وحيث الإنتاج النباتي، والحيواني، والسمكي، هو المكون الرئيسي للأنشطة الاقتصادية حيث الموز هو الغذاء الرئيسي، وكذا اللحوم من المراعي، والأسماك من البحيرات، وكذا البن، والشاي، والسكر، كل ذلك من انتاج المياه الخضراء.

<u>الفرائض الغائبة للأمن المائي بمصر ودول حوض النيل:</u>

على غرار المقولة الشهيرة " **لماذا ندعو ولا يستجاب لدعائنا ؟** " والتي يمكن محاولة الإجابة عنها عند دراسة قضايا الأمن المائي بمصر، على وجه الخصوص، ودول حوض النيل على وجه العموم سنجد إن هناك ضرورات لتغيير

طريقة التفكير ككل، أو كجزء لأجل إيجاد الصيغة المناسبة لتحقيق الأمن المائي كمدخل للتنمية الحقيقية لترقية نوعية حياة البشر.

بدون وجود رؤية واضحة للمستقبل الذي يجب أن تكون علية العلاقة بين الدول المتشاطئة على النهر الدولي المشترك فإنه من المتوقع أن تكون سياسات رد الفعل لا الفعل هي التي ستسيطر على أجواء التعاون ما بين الدول.

وهناك ضرورة للتفكير في الحدث، وتوقعه قبل وقوعه لأن تكرار الأحداث والكوارث الطبيعية من فيضانات، وموجات جفاف، ودونما فعل مؤثر للتعامل معها سيؤدى إلى الإحباط المتكرر، والذي لأجل تلافيه لابد من وضع قيمة للزمن المفقود حالة عدم الفعل، وكذا قيمة مضافة للزمن حالة الفعل، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بإدارة الموارد المائية.

فعلى سبيل المثال لا الحصرعندما قررت مصر إنشاء "السد العالي" فإنها بذلك قررت تحويل المشاكل إلى فرص للتنمية، فمشاكل الفيضانات، والجفاف، والمجاعات، والغرق، والأوبئة والأمراض، التي كانت منتشرة قبل إنشاء "السد العالي" تم تحويلها إلى فرص وعوائد للتنمية من توليد طاقة كهرومائية، واستصلاح أراضي زراعية جديدة ونقل نهري وسياحة نيلية، وتحكم في موجات الجفاف والفيضانات، وإحداث استقرار في الوادي والدلتا من نهر النيل. بالإضافة إلى التوسع في المناطق العمرانية الجديدة خارج الوادي والدلتا لنهر النيل. فما أحوجنا هذه الأيام وللمستقبل أن تتغير طريقة تفكيرنا لمواجهة تحديات الحاضر واحتمالات المستقبل.

فالأنهار الدولية المشتركة، وما أكثرها حيث يوجد أكثر من ٢٦٠ نهر دولي مشترك بالعالم تشارك في مياهه دولتان، أو أكثر منهم حوالي ٦٠ نهر دولي مشترك بالقارة الإفريقية وحدها .

وأحواض الأنهار الدولية المشتركة وإدارة مياهها تتطلب العمل بروح الفريق المشترك، ولأجل الوصول إلى هذه الروح لابد من وجود اراده سياسية لدى دول الحوض، والتي تتطلب التدريب على العمل المشترك لا الفردي وضرورة الإستعانة بأهل الخبرة، لا أهل الثقة الأحادية الجانب، وضرورة الإنفتاح على العالم، واعتبار أن أمن العالم أصبح مرتبطاً بأمن كل دولة على حده؛ وكذا أمن كل دولة مرتبط بأمن العالم.

وإذا كان الإنفتاح على العالم ضرورة فإنه من الضرورى أيضاً الأخذ بأسباب العلم أينما وجدت واستعمال المنطق لا السمع والطاعة، لأجل تحقيق الأمن المائي حالياً، بالإضافة إلى التفكير في المستقبل لا الإستغراق في أوهام الماضي.

أسباب الأزمة الحالية بين مصر ودول حوض النيل :

دونما معرفة حقيقة لأسباب الأزمة الحالية بين مصر ودول حوض النيل، فلابد من الغوص في الماضي البعيد والقريب للتعرف على الدروس التاريخية المستفادة من الماضي، بالإضافة إلى محاولة فرز وتصنيف لأحداث الواقع والحاضر الذي نعيشه الآن بغرض أن نضع أيدينا على الحقائق، وأن نضع جانباً أية بيانات، أو معلومات غير صحيحة. ولكن للأسف الشديد لوحـظ أنه يتم ترديدها كما لو كانت حقائق وواقع.

وأسباب الأزمة الحالية هو اجتهاد من كاتب هذه السطور، والذي كان مسئولاً عن ادارة ملف التعاون بين مصر ودول حوض النيل، لقرابة عقد من الزمان، ومن خلال حضور العديد من الاجتماعات الدولية، والإقليمية والوطنية التي كانت تدرس وتناقش العديد من الجوانب الفنية، والقانونية وإلى حد ما السياسية من خلال معايشة لواقع دول حوض النيل.

بدون إحداث ملل، أو قلق لقارئ هذه السطور، ونظراً لضيق المساحة المخصصة لكتابة موضوع خاص بالأمن المائي المصري، يجب أن نذكر مقولة الإمام "على بن أبي طالب" كرم الله وجهه حينما قال **"ليس كل ما يُعرف يُقال، وليس كل ما يُقال قد جاء أوان قوله، وليس كل ما جاء أوان قوله يُقال لغير أهله".**

وهنا أعرض لعدداً من تلك الأسباب، كالتالي :-

تاريخ التعاون وتارجح العلاقات المصرية الإفريقية مع الزمن :

كان لرحلة الملكة "حتشبسوت" إلى بلاد بونت (الصومال حالياً) في عام ١٠٥٠ قبل الميلاد أحد العلامات المميزة في تاريخ الإهتمام المصري بجنوب مصر وإفريقيا حيث تم تسجيل هذه الرحلة على وجه الخصوص بالمعابد المصرية، وما هو موجود بالمتاحف من جمال لشكل سفن البعثة.

من المحطات التاريخية الأخرى بداية الرحلات الإستكشافية في عهد "محمد علي" عام ١٨٢٧، وفي عهد أبنائه من بعده كانت رحلة "أمين باشا" لأوغندا خلال الفترة ١٨٧٩ – ١٨٨٩، ومن الملاحظ هنا أن معظم وقت تلك الرحلة على وجه الخصوص كان يتم بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. وهنا أيضاً يجب ذكر أنه كانت توجد العديد من الرحلات الإستكشافية للعديد من الحملات من دول أوروبا الغربية لما كان يسمى آنذاك بمجاهل أفريقيا؛ وذلك لقرون سابقة لهذه التواريخ حيث كانت تجارة العبيد والرق من أهمها، والتي قد ابتدعها في سالف العصر، والزمان التجار العرب. ولذا فإن الزائر إلى جزيرة "زنزبار" في تنزانيا، وميناء "مومباسا" في كينيا، وميناء "جولو" في السنغال بغرب أفريقيا، وغيرها الكثير يجد أن من أهم الملامح والآثار التاريخية بتلك المناطق هي الأماكن التي كان يتم تسكين العبيد بها قبل إرسالهم إلى العديد من دول العالم، ومن أشهرها الأمريكيتين.

من الصعب ترك الحديث عن المحطات التاريخية، دونما ذكر ماهية الإستراتيجية البريطانية لإحتلال مصر، والتي كانت تتلخص في أنه لكي تظل الهند مستعمرة بريطانية؛ فلابد من السيطرة على القاهرة واحتلال مصر.

في خمسينيات القرن العشرين قامت ثورة يوليو بقيادة الزعيم الراحل "جمال عبد الناصر" بدعم كل حركات التحرر الوطني في أفريقيا من الناحية السياسية والإنسانية، وأيضاً لإزعاج بقايا الإستعمار الغربي لإفريقيا، وكجزء من أدوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والتي تم إقحام موضوع مياه نهر النيل بها كأداة من تلك الأدوات عن طريق الإعلان عن إلغاء الإتفاقات السابقة بين مصر، ودول حوض النيل، والتي تم توقيعها أبان الإستعمار الغربي للدول النيلية.

أسباب الأزمة المائية :

على الرغم من أن الهدف من كتابة هذه السطور هو عن الأمن المائي؛ إلا أنه ولأول وهلة نجد خيوطاً متشابكة، ومعقدة من تاريخ، وجغرافيا، وسياسة، وغيرها العديد لأجل تحديد تاريخاً لأسباب الأزمة الحالية.

وإذا ما تحدثنا عن تاريخ التعاون في مجالات المياه بين مصر، ودول حوض النيل، وخاصة أثناء الإحتلال الغربي لمصر، ولدول حوض النيل سنجدها على وجه العموم كانت ايجابية في أجزاء منها تتعلق على سبيل المثال بإنشاء خزان جبل "الأولياء" على "النيل الأبيض" بالسودان في العشرينيات لتستفيد كل من مصر

والسودان بتنظيم كل من مياه النهر، وفيضانه، وكذا على مخرج بحيرة "فيكتوريا" في نهاية الإربعينيات من القرن العشرين، عندما تم إنشاء سد "أوين" لمصلحة كل من مصر والسودان، بتنظيم مياه النهر، وفيضانـه قبل إنشاء "السد العالي"، وتستفيد "أوغندا" بتوليد الطاقة الكهرومائية.

والغريب أن الدول المتشاطئة على بحيرة فيكتوريا وهى أوغندا وتنزانيا وكينيا تستفيد من إنتاج طاقة كهرومائية مولدة طبيعياً ورخيصة مقارنة بتكلفة الطاقة المولدة من المواد البترولية إلا إنها تدعى أنها لا تستفيد من مياه النيل.

ان الملاحظة الوحيدة التي يراها كاتب هذه السطور على الإتفاقات السابقة التي تم توقيعها إبان فترة الإستعمار كان قد تم كتابتها بلغة شديدة، وقاسية مقارنة بما تم كتابته فيما بعد عام ١٩٩١، بين مصر، وأوغندا، عندما قررت الأخيرة عمل امتداد لمحطة كهرباء سد "أوين" بمحطة "كيبرا" الجديدة حيث كان يجب أن تطوى هذه الصفحة.

إلا أنه وفيما بعد عندما ثار الجدل في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة مرة أخرى حول الإتفاقات الإستعمارية، وما سمى بعد ذلك بإتفاقية "عنتيبى"، والتي سيتم مناقشتها في جزء أخر يجب أن أذكر هنا ما قاله خبير القانون الدولي الأستاذ الدكتور/ صلاح عامر رحمه الله من **" أن دول منابع النيل قد حضرت عفريتاً وغير قادرة على صرفه ".**

أما بالنسبة لإثيوبيا، وعلى الرغم من توقيعها اتفاقية "أديس أبابا" الخاصة بمياه النيل بينها ممثلة بامبراطور إثيوبيا، وبإرادتها في حين أن مصر كانت مستعمرة بريطانية آنذاك بالإضافة إلي أن تلك الإتفاقية الموقعة عام ١٩٠٢، لا تحمل في طياتها سوي مبدأ رئيسي من مبادئ القانون الدولي وهو " الإخطار المسبق " عن أية مشروعات مائية قد تقوم "أثيوبيا" بتنفيذها. ودونما إحداث ضرر لجيرانها من دول المصب، الا وهي مصر والسودان .

ويبدو أن الرياح قد تأتي بما لا تشتهي السفن فبعد استقلال دول "هضبة البحيرات الإستوائية" تهطل الأمطار علي مدي خمسة سنوات بشكل متواصل إلي الحد الذي غرقت فيه مدن وقري عديدة، إلي الحد الذي تأثرت فيه الملايين من هذا التغير المناخي. فما كان من المجتمع الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبمساعدة منظمة الأرصاد الجوية العالمية، أن تمول مشروعاً لدراسة أسباب، وأثار

هذا التغير المناخي، وكذا اقتراح الحلول المناسبة لإدارة هذه الحجم الهائلة من المياه. وقد شارك في هذا البرنامج عدداً من الدول بصفة أعضاء، وعدداً أخر بصفة مراقب من دول حوض النيل.

عند هذه اللحظة بانت كل الأرقام، والحقائق المائية، والتعريفات الجديدة من مياه خضراء، وزرقاء موجودة بكل دولة من دول حوض النيل، والتي تم، وسيتم تناولها فيما بعد.

استمر هذا التعاون الفني بين دول النيل خلال الفترة من عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٩٣، عندما قامت الحكومة الكندية بتمويل مشروع جديد للتعاون تحت مسمي التيكونيل، والذي انتهي عام ١٩٩٩، وكان يهدف هو الأخر بنهايته لإقتراح عدة مشروعات مائية قابلة للتنفيذ لإخراج شعوب هذه المنطقة من العالم من أمراض التخلف من فقر، وجهل، ومرض، وحروب أهلية، وعرقية، واثنية، وانفصال دول جديدة عن الدول الأم.

ولأول مرة في تاريخ العلاقات المائية بين جميع دول حوض النيل، والتي اتفقت علي التعاون سوياً مرة أخري في عام ١٩٩٩، تحت مسمي مبادرة حوض النيل حيث شاركت كل دول الحوض بصفة عضو فيما عدا اريتريا التي طلبت المشاركة بصفتها عضو مراقب.

وشهدت مبادرة حوض النيل منذ عام ١٩٩٩، وحتي عام ٢٠٠٧ ما هو أشبه بشهر العسل كما شهدت الفترة من عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، توتر في العلاقات لعدم الوصول إلي اتفاق حول الإطار القانوني، والمؤسسات، وإلي صياغات ترضي كل الأطراف، والتي انتهت بأن يتم عرض موضوع الخلافات علي السادة رؤساء الجمهوريات، والحكومات لعقد اجتماع مشترك لحلها في إطار إفريقي متعارف عليه هو أقرب إلي مجالس الصلح.

أما الفترة من عام ٢٠٠٩، وحتي عام ٢٠١٢، الذي شهد نهاية المبادرة، والتي تولي إدارة الملفات فيها بعض من السياسيين، والفنيين، والقانونيين، والدبلوماسيين بمن هم أشبه بالهواة، لا المحترفين لإدارة ملف حساس كملف مياه النيل.

الأبعاد النفسية للشخصية الإفريقية، وتأثرها بأنشطة مجتمعاتها الاقتصادية :

عند مجيء الحملة الفرنسية لمصر بنهاية القرن الثامن عشر، كانت هناك حياة ومعيشة للمصريين غير التي نراها ونلحظها اليوم؛ وذلك للعديد من الأسباب والأحداث والتغيرات التي مر بها المجتمع المصري، على مدى قرنين من الزمان وضح خلالهما شكل مصر الحديثة التي نراها اليوم.

وعلى الرغم من هذه الحداثة لازالت توجد هناك فروقاً واضحة ما بين ريف وحضر مصر، حيث كانت الزراعة المروية، وإنتاجها هي قاطرة التنمية في مصر، والأساس لأنواع التنمية الأخرى التي ظهرت فيما بعد.

ويذكر كاتب هذه السطور أنه أثناء حضوره لفعاليات الملتقى العالمي الرابع للمياه بالمكسيك عام ٢٠٠٦، وفي احدى جلسات الملتقى أوضح أحد خبراء المياه الدوليين إنه من الحقائق المرتبطة بزيادة سكان المدن بكل دول العالم مقارنة بسكان الريف، وعلاقة هذه الزيادة بمدى توفر العديد من الخدمات بالمدن، وأهمها خدمات مياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، مقارنة بالقليل المتاح من خدمات بالقرى، والتي طالما تم ذكرها في القصص والروايات الغربية، والشرقية بأنها موطن البؤس، والظلام، وارتباطهما بحياة قاطنيها.

والمدقق في تفاصيل الحياة لمعظم سكان القارة الإفريقية خارج المدن الرئيسية جنوب الصحراء الكبرى لن يجد مشقة وعناء في تحديد أنشطة معظم السكان وأغلبهم خارج المدن، والتي يغلب عليها حياة البداوة والرعي والترحال حيث الثروة الحيوانية، وإنتاجها هي قاطرة التنمية يليها إنتاج الزراعات المطرية، وصيد الأسماك، وحدائق الحيوانات المفتوحة، المسماة بسياحة السفاري. ويفضل بعض السكان العيش في المناطق الجبلية الباردة لصعوبة البيئة لحشرات البعوض الناقلة لمرض الملاريا القاتل، والموجود بالمناطق المنبسطة. كما يفضل بعض السكان الآخرين العيش على حواف البحيرات المائية سواء لصيد الأسماك، أو لتوفر مصادر مياه الشرب، وبالتالي يندر أن توجد زراعات مروية بالمعنى الموجود بمصر وشمال السودان في قلب الصحراء الكبرى، وتوجد العديد من الدراسات التي قامت بها مؤسسات دولية كبرى للأمم المتحدة، ومنها منظمة الأغذية والزراعة، والتي لخصت نتائجها في أن معظم مشروعات الزراعة المروية جنوب الصحراء معظمها فاشلة، ليس بدول حوض النيل فقط، ولكن بمعظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ وذلك

للعديد من الأسباب أهمها أن تكلفة البنية الأساسية للزراعات المروية، وتشغليها وصيانتها مكلفة جداً. ولذا فإن أنسب نظام زراعي لها اقتصادياً؛ هو نظام الزراعات المطرية.

وليكن في العلم أن معظم كميات الحبوب، والزيوت التي يتم تداولها في معظم أسواق التجارة العالمية، يتم إنتاجها في مناطق سفوح الجبال بمنطقة جبال الروكي بغرب قارة أمريكا الشمالية بداية من كندا ومروراً بولايات وسط الغرب الأمريكي وحتى شمال المكسيك، والتي يتم انتاج معظمها من خلال الزراعات المطرية وبإستخدام قليل لأى نوع من أنواع الطاقة، إن لم يكن استخدام كامل للطاقة في أي عمليات ري فيما يسمى بنظام زراعات المناطق الجافة، التي يهطل عليها في المتوسط كل عام حوالي ٣٠٠ ميلليمتر، مقارنة بالعديد من معظم المناطق بحوض النيل، والتي يهطل عليها ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ميلليمتر مطر.

ولذا فإن مشكلة دول منابع النيل ليست في ندرة الموارد المائية، وإنما في الأساس ترجع إلى قلة ادراتها، والتي تتطلب أعمالاً بسيطة للبنية الأساسية، وتتطلب تخزين موسمي لجزء من مياه الأمطار الهائلة حالة وجود موجات جفاف موسمية في اطار ما يسمى بنظام الري التكميلي للمحاصيل.

ما سبق هو لتوضيح أن مشكلة العديد من سكان القارة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع معظم دول منابع نهر النيل ليست في توفير مياه للري، وإنما توفير مياه لشرب المواطنين، وثرواتهم الحيوانية.

ولذا فإن المدقق للحياة اليومية يرى دولاً عديدة فقيرة، وطموحاتها أكبر من امكانتها ليست للموارد الطبيعية، وإنما القدرات الفنية، والإدارية لهذه الموارد الطبيعية.

هنا سنحت الفرصة لبعض من المسئولين بدول المنابع لإستخدام المياه كمادة للإبتزاز السياسي تارة، وفرصة أخرى لإستخدام المياه كمادة للإستهلاك السياسي المحلى – أما بالنسبة لمصر كأخر دولة مصب نيلية سنحت فرصة أخرى لبعض من سياسييها، وفنييها، ودبلوماسييها استخدام المياه كمادة للإستهلاك السياسي المحلى في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وما بعدها.

المزايدة السياسية :

خلال شهر مارس ٢٠١٣، كنت قد حضرت ملتقى دولي عن المياه بمدينة العقبة الأردنية، وكانت احدى الجلسات مخصصة لموضوع هام جداً، وهو تقليل الفجوة ما بين العلم والسياسات، وبإختصار شديد كيفية الإستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية، وتطبيقه وتحويلها إلى سياسات، وبرامج، وخطط قابلة للتنفيذ لكي يستفيد منها البشر، والبشرية، ونقلها من الإدراج إلى الواقع العلمي.

ان ما سبق مقدمة بسيطة لتوضيح ما جرى أثناء أحد الإجتماعات الفارقة في تاريخ التعاون مابين دول حوض النيل؛ كاجتماع وزاري غير عادى لوزراء الموارد المائية بحوض النيل، أثناء مناقشة بعض البنود المعلقة للوصول إلى اتفاق لم يكتمل تحت مسمى الإتفاقية الإطارية القانونية، والمؤسسية للتعاون بين دول حوض النيل والذي عقد في العاصمة "كينشاسا" بدولة "الكونغو" الديمقراطية في ٢٢ مايو ٢٠٠٩ ، والتي سميت بعد ذلك بإتفاقية عنتيبي".

من الحاضرين لهذا الاجتماع كان وزيران جدد لكلّ من "تنزانيا" كان متخصصاً في مجالات الإتصالات، وعلوم الحاسب الآلي كأحد دول المنابع، ووزير من مصر كأحد دول المصب كان متخصصاً في مجالات المياه، والري، وعادة في مثل هذه الإجتماعات يقوم كل وزير بإلقاء كلمة افتتاحية تُعبر عن وجهة نظر دولته في التعاون، والتزاماتها بالنسبة للمجتمع الدولي، لتحقيق هذا التعاون وكذا رغبات دولته من هذا التعاون.

كان قد تناول الوزير التنزاني في كلمته سياسة "تنزانيا" الزراعية، والتي تتلخص في ضرورة دعم مبادرة تحت مسمى (الكليموكوانزا – الزراعة أولا) بغرض التوسع في الزراعة المروية في مساحة مقدارها ٣٠ مليون هكتار، اضافية في الخمسين عاماً القادمة، وهو ما يعادل ٧٥ مليون فدان أي ما يعادل عشرة أمثال ما قامت مصر بزراعته طوال تاريخها منذ عهد الفراعنة حتى الآن.

وفي اجتمــاع "تتالى" أشار وزير المياه التنزاني أن المساحة المستهدفة، هي ما بين (١٠ – ١٣) مليون هكتار.

في تعليق لأحد المسئولين بإحدى السفارات الغربية بتنزانيا ذكر إن زيادة مساحة رقعة الزراعة المروية من ٤٠٠ ألف هكتار، إلي ٧ مليون هكتار من خلال دعم مبادرة "الكليموكوانزا"، هو هدف بعيد المنال لأنه لا يتوفر التحويل الكافي كما أنه كانت مبادرة سابقة للرئيس الأسبق "نيريري" في الستينيات من القرن العشرين ولكنها باءت بالفشل.

علي الجانب الأخر تناولت كلمة الوزير المصري عناصر السياسة المائية المصرية للتفاوض في مياه النيل، والتي غلب عليها الطابع القانوني، مع توضيح للمشاكل التي تُعاني منها مصر من عجز في توفير المتطلبات المصرية من المياه نتيجة للزيادة السكانية.

وعند عودة الوزير المصري إلي القاهرة لم يخلوا برنامج تليفزيوني، ولم يخلو أي صحيفة رسمية، أو خاصة من إقحام للمواطن العادي في قضايا قانونية مجردة تحت مسمي ألف (أ) وباء (ب)، والسؤال العادي ما هو دو الأجهزة الرسمية؟

بإختصار شديد ومنذ هذا الاجتماع، وحتي الآن لم تضف تنزانيا هكتاراً واحداً، ولم تتغير السياسة المائية المصرية في التفاوض، وذهب أكثر من ٨٠% من وزراء الموارد المائية بدول حوض النيل، واللذين كانوا حاضرين الاجتماع إلي مواقع أخري، ولم يحدث تقدم، ولو لخطوة واحدة في التعاون ما بين دول حوض النيل.

خلال هذه الفترة لم يتوقف دور آلات الإعلام الدولية، وأجهزة الإعلام الوطنية العامة، والخاصة بكل دول حوض النيل عن الحديث عن مواضيع الخلافات وكان كل العالم قام، ولم يقعد حتي الن وكأن الحملة الإعلامية علي إنشاء السد العالي خلال الحرب الباردة قد عادت من جديد، والتي كانت قد انتهت في يوليو ١٩٩١ بإعلان الدول الغربية في لندن آنذاك بإنتهاء الحرب الباردة.

على جانب أخر أراد رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل أن يجعل موضوع افتتاح نفق "تانا – بليس" لتوليد الطاقة الكهرومائية، والذي تم افتتاحه في ١٥ مايو ٢٠١٠، أن يكون جزء من حملته الإنتخابية، وأيضاً اعتباره نصراً سياسياً حيث واكب هذا الإفتتاح توقيع الإتفاقية الإطارية المنقوصة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٠، والتي سميت آنذاك، وحتى الآن بإتفاقية "عنيتبي".

مر حوالي نصف قرن من الزمان منذ إنشاء "السد العالي"، وحتى الآن كما مر قرابة الثلاثة سنوات على بداية التوقيع على اتفاقية "عنتيبي"، والسؤال الآن هل حدث تغير في كميات المياه الواردة لمصر بالزيادة، أم بالنقصان ؟

الإجابة على هذا السؤال بسيطة فمتوسط إيراد "نهر النيل" الواصل عند أسوان كانت عام قد زاد من ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً، إلى ٨٧.٨ مليار متر مكعب سنوياً، هذا من جانب وعلى الجانب الأخر. وقبل وإثناء وبعد التوقيع على اتفاقية "عنتيبي"، وعلى مدى عشرة سنوات مررت "أوغندا" تصرفات من سد "أوين" أكثر مما هو متفق عليه بين أوغندا ومصر بمقدار ٧٠ مليار متر مكعب؛ بغرض توليد الكهرباء كل هذه الحجم من المياه كانت، ولازالت في طريقها من "أوغندا" لكل من السودان ومصر.

دور آلات الإعلام الدولية، وأجهزة الإعلام الوطنية العامة والخاصة :

ان الماضي لا يتغير، ولكن النظرة تتغير والمواقف تتغير دونما أدنى شك، ومن خلال العديد من الحقائق التاريخية التي تم ذكرها فيما سبق نجد أن الحملة الفرنسية على مصر كان ورائها سبب، وكان للإحتلال البريطاني لمصر سبب آخر وكما كانت "قناة السويس" سبباً للإحتلال كان الإهتمام بالنيل سبباً مباشراً لتزويد بريطانيا بالقطن لتشغيل مصانعها، وكان لتأميم "قناة السويس" سبباً لتمويل إنشاء "السد العالي" كما كانت هناك حرباً إعلامية على مصر والزعيم "جمال عبد الناصر" و"السد العالي"، بغرض التأثير على المزاج المصري العام، ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل ما يحدث من سياسة، وأمن، وتنمية، وعلاقات دولية، وإقليمية، ووطنية، ومحلية، وخلافه عما يتم تناوله في أي وسيلة من وسائل الإعلام خلال تطورها من مقروءة، ومسموعة، ومرئية والآن من خلال شبكات المعلومات الرقمية، واليكترونية وما حدث من ثورة في عالم الإتصالات.

وبعيداً عن نظرية المؤامرة بكل تأكيد بان واضحاً لنا أن هناك دوراً واضحاً للإعلام وأجهزته جمعياً، وثورة الإتصالات والمعلومات دوراً أكثر بروزاً فيما يتعلق بتوجيه الأنظار، والأحداث تجاه قضايا بعينها في ظل تغيرات مستمرة في المواقف، والأحداث، والسؤال المطروح أمامنا هل لنا أن نسمى ما تم تعريفه من قبل بحروب المياه قريبة الشبه والصلة إلى حروب وهمية مزاجية نفسية ؟

من الواضح أن الحروب الناجحة يتم فيها استخدام كل أنواع الأسلحة، ويحضرني فى هذا الصدد مقولة مشهورة لأحد القادة النازيين في الحرب العالمية الثانية ملخصها بكل بساطة "إذا أردت السيطرة على الناس اخبرهم بأنهم معرضون للخطر، وان أمنهم تحت التهديد، ثم شكك في وطنية مُعارضيك.. أنها تنجح بنفس الطريقة في أى دولة" وحيث أن موضوعنا وحديثنا عن الأمن المائي، فلنا أن نتحقق عما إذا كان هنا، أو هناك من يحاول أن يطبق علينا هذه المقولة في بدايات الألفية الثالثة في ظل هذا التطور الهائل في دور ماكينات الإعلام الدولية، وأجهزة الإعلام الوطنية العامة والخاصة.

من الأمثلة الجديدة لإستخدام وسائل الإعلام في حروب المياه الدعائية ما تم تناوله من بيانات ومعلومات عن سد النهضة "الاثيوبي" والذي تم الإعلان عنه في بدايات عام ٢٠١١، تحت العديد من المسميات حتى يومنا هذا حيث كانت التسمية الأولى سد "إكس" ثم "الحدود" ثم سد "بوردر" ثم سد "النهضة"، ومع كل تسمية كان يتم الإعلان عن إمكانات السد التي ستقلل من تدفق مياه النيل لدولتي المصب مصر والسودان، أو كان يتم الإعلان عن قرب الإنتهاء من إنشاء السد، وغيرها الكثير من الدعاوي.

وحقيقة الأمر أن هذا السد كان أحد المقترحات داخل خطة مكتب الإستصلاح الأمريكي في الستينيات، ثم درس مرة أخرى بمكاتب استشارية سوفيتية في السبعينيات، ثم بواسطة مكاتب هولندية، وفرنسية، في التسعينيات ثم من خلال مشروعات مبادرة حوض النيل في الألفية الثالثة، بعدد أخر من المكاتب الإستشارية وأثناء جلسات المؤتمر الدولي للهيئة الدولية للطاقة الكهرومائية، والذي عقد بأديس أبابا خلال الفترة من ٣١ مارس حتى ١ إبريل ٢٠١١، والذي افتتحه الراحل رئيس وزراء أثيوبيا السابق "ميليس زيناوي" حيث شرح السيد رئيس هيئة الطاقة الأثيوبي كيف أن دراسات السد ستنتهي بنهاية عام ٢٠١٢، وأنه لا يوجد التمويل الكافي في حين أن معظم أجهزة الإعلام كانت تتحدث كما لو أن السد في طور الإنتهاء من تنفيذه.

ما يجب توضيحه هنا أن مصر ليست ضد إنشاء سدود على روافد منابع "نهر النيل" طالما يتم إتباع قواعد القانون الدولي المنظمة لذلك والتى تقتضى الأخطار المسبق ومنع الضرر.

مفاتيح الحل للمحورالخارجي للسياسة المائية المصرية :

نظراً لأن مفاتيح الحل كلها مهمة، ودونما ترتيب لأهميتها سيتناول هذا الجزء عدة نقاط مطلوب التأكيد على تحقيقها بهدف إزالة هذا الإحتقان المتكرر في العلاقة ما بين دول حوض النيل بما فيها مصر.

البناء على الإيجابيات التاريخية للتعاون :

فعلى الرغم من وجود العديد من الإيجابيات في تاريخ التعاون ما بين دول حوض نهر النيل كافة ليس في مجال المياه وحده، ولكن في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية فهناك ضرورة للبناء على تلك الإيجابيات.

فعلى سبيل المثال لا الحصر كان لمصر دوراً كبيراً في إنشاء سدود مائية مشتركة بدول منابع نهر النيل على النيل الأبيض، بإنشاء خزان "جبل الأولياء" بالسودان في العشرينيات من القرن العشرين، وكذا بإنشاء خزان سد "أوين" بأوغندا على مخرج بحيرة "فيكتوريا" في الأربعينيات من القرن العشرين بالإضافة إلى إنشاء السد العالي في الستينيات من القرن العشرين بأسوان لمصلحة كل من مصر والسودان .

كما قامت كل من مصر والسودان في سبعينيات القرن العشرين بالبدء في تنفيذ مشروعات استقطاب جزء من الفواقد المائية الضائعة بجنوب السودان طبقاً لما ورد في اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان، وعلى الرغم من أنه تم حفر قرابة ٢٨٠ كيلو متر من قناة "جونجلي" بجنوب السودان خلال الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣، ولم يتبقى سوى ٨٠ كيلو متر حفر فقط لم يتم الإنتهاء منها لنشوب الحرب الأهلية بين كل من شمال وجنوب السودان في أطول حرب أهلية شهدتها القارة الإفريقية لأكثر من عقدين من الزمان حيث فقد أكثر من مليون شخص أرواحهم.

وللعلم فإنه بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى لهذا المشروع سيتم توفير ٤ مليار متر مكعب من المياه سنوياً تقسم مناصفة بين مصر والسودان بشقيه الشمالي والجنوبي حتي بعد حصول جنوب السودان على استقلاله.

وعلى أن يصل مجموع ما توفره قناة "جونجلي" بعد الإنتهاء من مرحلتها الثانية بمقدار ٧ مليار متر مكعب سنوياً، من ضمن مئات المليارات التي تتبخر سنوياً من مستنقعات السدود بجنوب السودان.

وقد ثار جدلاً كبيراً حول قناة "جونجلي" سواء دولياً، أو إقليمياً مرة أخرى كمادة للإبتزاز السياسي حيث صرح أحد السياسيين من دول هضبة البحيرات الإستوائية بأن تنفيذ قناة "جونجلي" سيؤثر سلباً على كميات المياه الخضراء بـ "هضبة البحيرات الإستوائية" ومنطقة شرق إفريقيا.

والمدقق في مشروعات حفر الرياحات، والترع في مصر يلحظ أن هذه القنوات المائية ليست فقط لنقل المياه، وإنما أيضاً على جوانبها توجد شبكات الطرق، وخطوط السكك الحديدية، وغيرها من محطات مياه الشرب، والمشروعات الزراعية، وصيد الأسماك.

ولذا فإنني أؤكد أنه لأجل احداث تنمية واستقرار بدولة جنوب السودان الناشئة حديثاً، فإن المستفيد الأول من تنفيذ هذا المشروع حالة الإنتهاء منه وقبل أن تذهب أي فائدة أخرى لأي من شمال السودان، ومصر هي دولة جنوب السودان.

تحقيق الأمن والاستقرار بدول حوض النيل :

للأسف الشديد تعرضت دول منابع "نهر النيل" بالقرن الإفريقى للعديد من المشاكل والأحداث الجسام سواء من صنع الإنسان، أو بسبب الكوارث الطبيعية من فيضانات وموجات جفاف، والتي لها تأثيراتها الواضحة على السكان، وأنشطتهم من انتاج حيواني، ونباتي، وسمكي، والتي بكل تأكيد كان لها أكبر الأثر على الكوارث من صنع الإنسان، ومن أمثلتها المتكررة الحروب الأهلية، والقبلية، والعقائدية، والتي نتج عنها فقدان العديد من ملايين البشر أرواحهم مثلما حدث في شمال، وجنوب السودان، وكذا بين إثيوبيا، واريتريا، وغيرها الكثير.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق التنمية بهذه المناطق، دونما وجود استقرار سياسي، وأمن يشعر به المواطن قبل الوافد. وعلى عكس ما يُشاع أحياناً من أنه من مصلحة مصر عدم حدوث استقرار في هذه الدول حتى تحصل على مياه النيل وحدها، دونما مشاركة من أحد فإنه لابد من التأكيد على أن المصلحة المصرية تقتضى إحداث الإستقرار والأمن، والمشاركة في تحقيقهما سواء بمناطق حوض

"نهر النيل"، أو خارجه؛ لأن الواقع قد أثبت عكس ذلك على سبيل المثال بعدم استكمال مشروع قناة "جونجلي" بجنوب السودان لأكثر من ثلاثة عقود وحتى الآن.

ولعل أكبر شاهد أمامنا ما تعانيه مصر منذ أحداث ثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١، من خلل واضح في الإستقرار السياسي والأمني، والذي بكل تأكيد كان له أكبر الأثر على حياه المواطن المصري، والفرد وعلى المجتمع ككل.

ولأجل الوصول إلى حالة مرضية بالإستقرار السياسي، والأمني بكل من مصر ودول حوض النيل يوجد دوران رئيسيان لكل من المجتمع المدني، والمؤسسة العسكرية المصرية لتحقيق الأمن، والإستقرار والسلام .

فأبناء المؤسسة العسكرية المصرية يمثلون العدد الأكبر في قوات حفظ السلام للأمم المتحدة في مناطق الصراع بالقارة الإفريقية ومشهود لهم بالحيادية والإنضباط والإحترام، ولذا فإن دعم دور هذه المؤسسة عاملاً مهماً لمساعدة أكبر لدول حوض النيل.

كما كان للمجتمع المدني دوراً رائداً، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عندما قام العديد من ممثلي المجتمع المدني من شباب الثورة، ومفكرين، وفنانين، ورجال أعمال بزيارات لعدد من دول منابع النيل لتلطيف الأجواء المتوترة والمصنوعة من سياسيين محليين هنا وهناك.

خلق المصالح المشتركة علي كافة الأصعدة :

بكل تأكيد نحن نعيش الآن في عالم المصالح، ولا يمكن تحقيق العديد من المصالح المشتركة سواء كانت بين أفراد، أو مؤسسات، أو دول، أو مناطق إقليمية. ولذا فإن الراغب في تحقيق استراتيجياته، وسياساته، عليه أن يبذل مجهوداً كبيراً للتعرف علي الفرص التي تساعده، وتساعد غيره علي تحقيق مصلحة مشتركة كأرضية مشتركة؛ ثم بعد ذلك البناء عليها لتحقيق عائد أكبر وقيمة مضافة عالية.

كما أنه لا يمكن تحقيق مصالح مشتركة بين الدول، دونما وجود رؤية مجتمعية واضحة للتعاون علي سبيل المثال بين مصر ودول حوض النيل، وهذا لن يتأتي أيضاً بدون وجود الماء علي صدر أولويات المجتمعات بدول حوض النيل

لجميع الأغراض، أو لجزء منها سواء لتوليد الطاقة، والزراعة، والسياحة، والتنمية العمرانية، والصناعية، والنقل النهري، والرعي، وصيد الأسماك.

واستكمالاً لتحقيق المصالح المشتركة لابد من فهم الأبعاد النفسية للشخصية الإفريقية، والتي تأثرت طويلاً، وكثيراً من الإستعمار، والقهر، والظلم، والعبودية، فلازالت الرواسب التاريخية، ولأجل بناء الثقة، أو إعادة بناءها فإن ذلك يتطلب زمناً لأجل إزالة الشك، والريبة عند بناء العلاقات الإنسانية المرتبطة بالود، والحميمية في العلاقات.

وبالإضافة لما سبق لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق أي نوع من أنواع المصالح المشتركة، دونما وجود دعم سياسي، وإرادة سياسية، وهما ضرورتان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ودونما فهم واضح لمتطلبات كل دولة من دول حوض النيل من مياه الأزمة للتنمية سواء بدول المنبع أو دول المصب سيكون من الصعب تحقيق المصالح المشتركة ولأجل ذلك فإن كل دول الحوض تعاني من نقصاً حاداً في مياه شرب نظيفة وآمنة وتلك هي البداية لتأمين احتياجات البشر الأساسية وماشيتهم من حيوانات الرعي إذ أن معظم مشاكل الصراع بين القبائل أساسها التنافس علي المياه لشرب ماشيتهم وعلي الأخص في سنوات الجفاف والتي يقل فيها هطول الأمطار بالإضافة إلي الصراع علي مناطق الرعي ولذا فإن معظم تلك الظواهر يرجع سببها الرئيسي للتنافس علي الماء والرعي سواء بين قبائل الدولة الواحدة أو القبائل المترحلة ما بين حدود وعلي الأخص في سنوات الجفاف والتي يقل فيها هطول الأمطار بالإضافة الي الصراع علي مناطق الرعي. ولذا فإن معظم تلك الظواهر يرجع سببها الرئيسي التنافس علي الماء والرعي سواء بين قبائل الدولة الواحدة أو القبائل المترحلة ما بين حدود دول منابع نهر النيل.

يضاف إلى ذلك مشكلة توفير مياه الشرب لدول حوض النيل ومنها مصر، وعلى المجتمع الدولي الإسهام في وضع حلول لها. وعلي جانب آخر نجد أن معظم دول حوض نهر النيل لم يكن جميعها يعاني من مشاكل في الطاقة لعدم وجود الإكتشافات البترولية الكافية لتحقيق متطلبات السكان، وأنشطتهم، ولذا فإن توليد الطاقة الكهرومائية يصبح مجالاً آخر للمصالح المشتركة بين دول حوض النيل وربط شبكاتها الكهربائية لزيادة الكفاءة من استخدام هذا المورد المتجدد عن طريق

إنشاء السدود، والخزانات التي تحقق الفائدة للجميع لمن يشاركوا في مثل هذه المشروعات، ودونما إحداث أضرار لأي طرف قد لايحقق فائدة مشتركة.

اذ أن المدقق في حياة شعوب دول حوض النيل، واستخداماتهم للطاقة يلحظ أن استخدامات الأخشاب من الغابات لأجل إنتاج الفحم النباتي منها هو المصدر الرئيسي أساساً للطهي، أو لبناء المنازل. وإذا ما ظل استخدام هذه الغابات مثلما هو الحال الآن، وفي ظل انفجار سكاني بكل دول حوض النيل، فإن التأثير السلبي علي المناخ، وسقوط الأمطار، وانتظامها لن يحدث بل سيظل تأثير الأحداث الجسام من فيضانات مدمرة، وموجات جفاف طويلة سيؤثر علي كل من الأخضر، واليابس في كل دول الحوض.

ولذا فإن مشروعات الماء، والطاقة بالإضافة إلي الغذاء كلها ضرورة لتحقيق الأمن المائي، والغذائي، والطاقة لكل دول حوض النيل.

وعلي الرغم من حدوث بدايات لمشروعات زراعية مشتركة بين مصر والعديد من دول حوض النيل، إلا أنها لم تحقق الغرض منها لأنه قد تم إضافتها لملف الابتزاز السياسي بين دول حوض النيل، حيث كانت هناك رغبات لم تستكمل وبالتالي لم يتم تحقيق العائد المرجو منها من تعظيم للقيمة المضافة لكل دولة من دول حوض النيل سواء كان لديها وفرة في الخبرة، والتكنولوجيا أو لديها وفرة في المصادر المائية، والأرضية، والمناخ المناسب لإنتاج محاصيل بعينها، وعلي الأخص محاصيل الحبوب، والزيوت إذ أنه من الملاحظ والغريب أن منطقة القرن الإفريقي، ودول منابع نهر النيل أكبر متلقي للمعونات الغذائية بالعالم ، وذلك على الرغم من توفر الموارد المائية، والأرضية الكافية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الحبوب، والزيوت ليس لشعوب دول حوض النيل؛ بل للعديد من الدول الإفريقية.

ولذا فإذا خلصت نوايا دول حوض النيل، والمجتمع الدولي فإنه من الممكن الشراكة بين كل من مصر كطرف، وأي من دول حوض النيل الراغبة في احداث تنمية زراعية كطرف ثاني، والمجتمع الدولي كمشارك قي التمويل، وكذلك كطرف ثالث من أجل ضمان عدم تسييس الملف، أو استخدامه كمادة للإبتزاز السياسي.

ومن خلال مشروع دولي مثل هذا فمن خلاله يتم استخدام ناتج الحبوب والزيوت داخل مناطق الإنتاج بدول منابع حوض النيل، في حين أن مصر تستفيد من تحويل الغذاء الذي كان يصدر لهذه الدول من أوروبا الغربية والولايات المتحدة في

موانى البحر المتوسط، والأحمر مع توفير تكاليف النقل، والتخزين للمناطق وللدول الحبيسة بدول منابع نهر النيل كأوغندة، وجنوب السودان، ورواندا، وبوروندي، وأثيوبيا، وأجزاء أخري من الكونغو، وكينيا.

قوى مصر الناعمة ومثيلاتها بدول منابع النيل :

من الواضح ومن الملاحظ أن عملية اشغال شعوب دول العالم الثالث بقضايا وهمية أصبحت حرفة للعديد من السياسيين بهذه الدول، وقد وضح فيما سبق عرضه أن عملية الإبتزاز السياسي بين دول حوض النيل، وكذا تسييس الملف، واستخدامه كأداة للإستهلاك السياسي المحلي لتبرير فشل الحكومات في تحقيق رغبات وطموحات شعوبها، تم استخدامهما أكثر من مرة، وإن اختلفت الشخصيات التي تمثل الدور، أو المواقف التي تم استغلالها.

ومما لاشك فيه أن العالم يشهد تحولات غير مسبوقة، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالتطور الهائل في وسائل الإتصالات، ومما تتيحه من معلومات ومعرفة أصبحت في متناول العديد، وعلى الأخص الراغبين منهم في تحقيق أهداف نبيلة لشعوبهم من أمن، وسلام، وتنمية.

ومما لاشك فيه أن ثورات الربيع العربي هي أحد الأمثلة الواضحة لرغبة الشعوب في تغييرواقع أليم تعيش فيه تلك الشعوب، ناتج من عدم قدرة سياسييها على تحقيق طموحات شعوبها.

وعلى الرغم من أن دولاً عديدة عاشت على وهم تحقيق طموحاتها بإستخدام قواها الخشنة سواء على حساب شعوبها، أو على حساب الشعوب الأخرى، إلا أن تغيير طريقة التفكير مطلوب لتحقيق الطموحات بوسائل القوى الناعمة، حيث هو الأقرب بدلاً من استخدام القوى الخشنة التي عفي عليها الزمان، ولم تحقق حتى لقوى كبرى طموحاتها حتى الآن. والسؤال الذي يشغل العديد من المصريين في الوقت الحالي لتحقيق أمنهم المائي على سبيل المثال هو هل لنا من قوى ناعمة تحقق مصالحنا مع جيراننا بطريقة حضارية وعلى الأخص في ثلاثة قضايا مثلما هو الحال بالنسبة لإتفاقية "عنتيبي" وسد "النهضة" وكذا لإستكمال المشروعات المائية بدول حوض النيل، وعلى الأخص بمناطق المستنقعات، والأراضي المنخفضة بـ"هضبة البحيرات الإستوائية"، وجنوب غرب "الهضبة الإثيوبية".

بكل تأكيد الإجابه سهلة وبسيطة في هذا المجال وملخصها كالتالي :-

١- تدعو مصر من خلال قيادتها السياسية كل دول حوض النيل لإجتماع مشترك وتشرح لهم فيه أن القضايا المثارة كـ "عنتيبي" وسد "النهضة" وعدم استكمال مشروعات زيادة ايراد النهر هي قضايا تشغل الرأي العام المصري، وعلى الأخص بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي أعلن المجلس العسكري المصري في بيانه الثاني أنه يحترم المواثيق، والمعاهدات التي أبرمتها مصر طوال تاريخها القديم، والحديث بداية من القرن التاسع عشر، وحتى الآن والتي من أهمها اتفاقية القسطنطينية التي وقعتها مصر عندما كانت مستعمرة بريطانية في عام ١٨٨٦، والتي تسمح بحرية مرور سفن كل دول العالم، أو بضائعها من "قناة السويس"، وبالتالي هي تطلب من جيرانها احترام قواعد القانون الدولي الخاصة بأحواض الأنهار الدولية المشتركة، وعلى الأخص ما تم توقيعه بين مصر، وهذه الدول، وما تنص عليه من تعاون في مجالات المياه سواء عند إنشاء مشروعات مائية جديدة بمنابع النهر، وكذا عند مناقشة اتفاقيات جديدة، وكذا ما هو منصوص عليه في قواعد الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي.

٢- تمهل مصر دول حوض النيل مهلة زمنية لكي تشرح حكومات الدول النيلية لشعوبها ما تعرضه مصر من ضرورة لإحترام قواعد القانون الدولي، بغرض تغيير الصورة السابقة التي تم استخدامها في الماضي، وعلى الأخص أثناء الحرب الباردة. وأن على دول حوض النيل، أن تتعاون بصورة ايجابية، وحسبما ظهر من رغبة أكيدة من المصريين بعد ثورة ٢٥ يناير، ورغبة الدبلوماسية الشعبية المصرية في التقارب مع شعوب، ودول الحوض لتحقيق أهداف نبيلة وإنسانية.

٣- بكل تأكيد وثقة ستأتي هذه الخطوة بنتائج ايجابية للجميع في دول المنابع، ودول المصب، ولكن في حالة رفض أي من دول المنابع لهذه المبادرة، سيصبح من حق مصر أن تلغى تعهداتها مع تلك الدولة، وعلى الأخص بمرور سفنها، أو بضائعها، من "قناة السويس" على أساس أن هذا عمل عدائي ضد المصالح المصرية.

٤- بكل تأكيد هناك دور للمجتمع الدولي، وما يملكه من وسائل لإقناع شعوب ودول حوض النيل بعدالة القضية المصرية، وأنه لا مفر من التعاون، وضرورة البناء على ايجابيات التعاون السابقة.

٥- قد يسأل سائل وهل لدول حوض النيل من قوى ناعمة تستخدمها مع مصر ؟ فبكل تأكيد نعم، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن أثيوبيا قد قدمت الكثير للعالم، وهى التي أرست مبدأ اللجوء السياسي في عهد "النجاشي" ملك أثيوبيا، والذي استضاف المهاجرين من الصحابة في الهجرة الأولى للإسلام بأثيوبيا، ولم يسلمهم لـ "عمرو بن العاص" الذي ذهب لإحضارهم إلى الجزيرة العربية مرة أخرى، ولكن "النجاشي" رفض ذلك, فهل يستحق منا الشعب الأثيوبي، وحكومته أن نساعده ونتفهم رغبته في التنمية ؟ بكل التأكيد هناك العديد من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها هنا، والتي تؤكد على عمق الحضارة، والتاريخ المشترك، والقيم الإنسانية النبيلة, فهل لنا أن نركز على قوانا الناعمة، ونضع جانباً خلافاتنا، ونتعلم من دروس الماضي ؟ بكل التأكيد نعم.

ثورة ٢٥ يناير بداية مستقبل جديد للأمن المائي :

على الرغم من الصعاب التي تمر بها مصر الآن للعديد من الأسباب بعد مرور أكثر من عامين على ثورة ٢٥ يناير، إلا أن أهم حدث يشغل بال وفكر المصريين هو التفكير في المستقبل، وكيف سيكون شكل المستقبل الذي يتمناه كل فرد مصري. وأعتقد أن تلك من أهم الإيجابيات التي فجرتها الثورة في روح المصريين الذين لخصوا أهداف ثورتهم في "عيش وحرية وكرامة إنسانية وعدالة اجتماعية". والجديد الآخر في الايجابيات أنهم يتمنون أن تكون أهداف ثورتهم لا تخصهم وحدهم وإنما يتمنونها للغير أيضاً.

ونظراً لأن المياه في مصر هي العامل المحدد للتنمية، ولأجل تحقيق أهداف الثورة من عيش فلابد من مياه، ولتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لابد من ادارة رشيدة للموارد، ولابد من حدوث تغييرات سياسية ايجابية يشارك فيها كل المواطنين في اتخاذ ما يرونه من قرارات لترقية نوعية حياتهم، وتحقيق الكرامة الإنسانية.

والإدارة الرشيدة للمياه تعنى الإدارة على مستوى مصر، وكذا الإدارة على مستوى حوض "نهر النيل" كنهر دولي مشترك يشارك الجميع في مياهه، والمنافع منها لترقية نوعية الحياة لكل شعوب دوله.

وإذا كانت فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وما بعدها شهدت فتوراً في العلاقات بين مصر ودول حوض النيل إلى الحد الذي يمكن تشبيهه بالكارثة على الأقل عندما نجد تدني في لغة الحوار، أن كانت موجودة أصلاً سرعان ما نجد أنفسنا متعلقين

بالأمل في مستقبل أفضل في التعاون، وفي العلاقات لأنه بات واضحاً أن الأمن هو أمن الجميع.

ولذا لابد من توضيح الصورة للجميع من خلال الحقائق العلمية، والفنية لا من خلال الصياح، والعويل في أجهزة الإعلام.

ومما لاشك فيه أن وفود الدبلوماسية الشعبية المصرية التي زارت بعض من دول حوض النيل وتعبيرها عن ضرورة وجود روح جديدة للتعاون، وما عبر عنه رؤساء دول ورؤساء حكومات الدول، التي تمت زيارتها من تفهم ورغبة صادقة في حسم الخلافات وتمهيد الطريق لمستقبل أفضل, فمن الملاحظ أن الإجراءات الحكومية لم تكن بنفس سرعة الدبلوماسية الشعبية التي أدت دورها في فتح صفحة جديدة بل ظهر الوضع وكأنما الدولة ليس لها رؤية واضحة، ولا خارطة طريق، وإنما تسير بسياسة اليوم بيومه.

وبكل الصدق لا يمكن أن يترك ملف الأمن المائي بين أيدي مجموعة من الهواة أو مجموعة من التائهين، وإظهار الموقف المصري في موقف الضعيف في حين أن مصر كانت ولازالت لديها من القوى الناعمة ما يجعلها وعلى الأخص بعد ثورة ٢٥ يناير أن تخاطب وبكل ندية ليس دول حوض النيل وحدها، وإنما كل دول العالم بعدالة قضيتها في مياه النيل، ودونما ابتزاز من أحد.

لقد وضح جلياً من خلال ما عرض في الورقة التي بين أيدينا أن هناك من بدأ المأساة، ولذا يجب أن ينهيها، وهناك من أشعل النيران، وعليه أن يطفئها.

واذا كان المجتمع الدولي في حاجة إلي أمنة واستقراره فلابد من تحقيق الأمن بكل أنواعه وأشكاله في أماكن كثيرة بالعالم وعلي رأسها مناطق الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وحوض النيل حيث منابع الحضارات القديمة، والأديان، والطاقة، والممرات البحرية الدولية.

خاتمـــــة

لكل سؤال جواب، ولكل مشكلة حل ولكل قضية قاضي, ولذا فإن الورقة البحثية لم تنظر فقط في جانب واحد، وإنما من جوانب عدة لأي موضوع تناولته في محاولة لإظهار تلك الجوانب بحيدة تامة، ودونما تغليب رأى على رأى آخر. وإذا كان علم الإدارة المائية له أصوله المتفق عليها عالمياً فإن الأمن في عصرنا الحديث أصبح هو أمن للجميع، ولا يخص فرداً، أو جماعة بعينها.

الأمن المائي المصري يمكن تحقيقه، وهو ما ظهر جلياً من خلال ضرورة وجود إرادة سياسية، وإدارة رشيدة للموارد بشرط ضمان المشاركة لكل الفاعلين فيها، وكذا من خلال علم، وخبرات مكتسبة ومعرفة.

تحقيق الأمن يتطلب ثقة بالنفس، وبالإمكانات المتوافرة، وارتباطهما الوثيق بالمحددات سواء كانت طبيعية أو بشرية.

المراجـــع

١. موسوعة حوض نهر النيل – الإدارة المركزية لضبط النيل – قطاع مياه النيل وزارة الموارد المائية والري (الموسوعة تحوى أكثر من ٧٠ مجلد وملحق عن أرصاد مائية لبيانات ومعلومات عن نهر النيل وروافده خلال الفترة من عام ١٨٧٠ وحتي الآن.

٢. محاضر جلسات اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل الخرطوم جمهورية السودان ١٩٥٩ حتي الآن.

٣. تقارير فنية موجهة للمكتب الفني لوزارة الموارد المائية والري خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١١.

٤. قطاع مياه النيل – وزارة الموارد المائية والري – بيانات غير منشورة وموثقة خلال الفترة ١٩٩٩ -٢٠١١ المكتبة الفنية لمبادرة حوض النيل – عنتيبى – أوغندا ١٩٩٩ – ٢٠١٢.

٥. المكتبة الفنية للمكتب الاقليمى للتعاون الفني لدول النيل الشرقي (مصر – السودان – إثيوبيا) أديس أبابا – أثيوبيا ١٩٩٩ – ٢٠١٢.

٦. المكتبة الفنية للمكتب والاقليمى للتعاون الفني لدول النيل الجنوبي بهضبة البحيرات الاستوائية كيجالى – رواندا – ١٩٩٩ – ٢٠١٢.

٧. تقارير لزيارات ولقاءات ميدانية لدول حوض النيل ودول العالم لمناقشة قضايا مياه النيل والتعرف على واكتساب الخبرات ١٩٩٥ – ٢٠١١.

٨. تقارير ميدانية ومذكرات تفاهم لمشروعات التعاون الثنائي بين مصر ودول حوض النيل – قطاع مياه النيل – وزارة الخارجية – القاهرة – جمهورية مصر العربية ١٩٩٥ – ٢٠١١.

٩. سلسلة محاضرات وكلمات افتتاحية لكاتب هذه السطور في العديد من المؤتمرات الوطنية المحلية والإقليمية والدولية ٢٠١١ – ٢٠١٣.

١٠. محاضر اجتماعات اللجان الفنية والوزارية للإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل ١٩٩٥ – ٢٠١٠.

١١. تقارير زيارات لقطاع مياه النيل ووزارة الموارد المائية والري من البعثات الدبلوماسية الأجنبية بالقاهرة – جمهورية مصر العربية.

العدد ١٠٠ - السنة التاسعة
إبريل ٢٠١٣

رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

٦ شارع النبوى المهندس – حى السفارات – مدينة نصر
تليفون : ٢٢٧٣٨٨٣٣ – فاكس : ٢٢٧١٣٥٠٥
6, El-Nabawi El-Mohandis Street, Al-Sefarat neighborhood, Nasr City.
Tel.: 2273 88 33 - Fax: 227 13 505
www.icfsthinktank.org info@icfsthinktank.org